الدفتر المالي العثماني
الخاص بالعتبة المقدسة في سامراء
لسنة ١٠٤٨هـ/١٦٣٨م

المدرس الدكتور
ياسين شهاب شكري
جامعة الكوفة ـ كلية الآداب

الدفتر المالي العثماني الخاص بالعتبة المقدسة في سامراء لسنة ١٠٤٨هـ/١٦٣٨م

المدرس الدكتور
ياسين شهاب شكري
جامعة الكوفة ـ كلية الآداب

المقدمة:ـ

أولت الدولة العثمانية أهمية خاصة للأماكن الدينية والأوقاف العامة التابعة لها، نظرا لمكانتها في قلوب المسلمين، ورغبة منها في الظهور بمظهر الاهتمام بالقضايا الدينية لكسب ود الشعوب التي ترضخ لسلطتها. والعتبات المقدسة في العراق كان لها النصيب من ذلك كجزء من حالة التنافس بين العثمانيين والصفويين، ومحاولة كل طرف إظهار مدى اهتمامه بهذه الأماكن.

وكجزء من هذا الاهتمام، كان العثمانيون يدونون كل ما يمت بصلة بالأوقاف في سجلات رسمية خاصة يتم حفظها والرجوع إليها عند الحاجة. والدفتر العثماني المراد تناوله في هذا البحث هو دفتر مالي خاص بالعتبة المقدسة في سامراء (الإمامين العسكريين عليهما السلام)، وفيها التفاصيل المتعلقة بالاتفاق المبرم بين المشايخ العمريين والسادة على العلويين على إدارة العتبة وتقسيم إيراداتها، وبإشراف ومباركة من قبل الإدارة العثمانية في ولاية بغداد. وتاريخ تدوين الدفتر يشير إلى عام ١٠٤٨هـ/ ١٦٣٨م. وهو تاريخ مهم ارتبط بعودة العراق إلى الحكم العثماني بعد أن كان الصفويون قد أعادوا السيطرة عليه عام ١٦٢٣م أبان حكم الشاه عباس الصفوي* (١٥٨٧-١٦٢٩م)[١]. إذ قاد السلطان العثماني مراد الرابع** (١٦٢٣ - ١٦٤٠م) حملة عسكرية وصل بها إلى بغداد وتمكن خلالها من إخراج الصفويين منها وبشكل نهائي[٢].

١ـ أهمية الدفتر المالي العثماني:

الدفتر المالي العثماني الخاص بالعتبة المقدسة في سامراء، تم العثور عليه ضمن ثنايا السجلات والدفاتر العثمانية القديمة الخاصة بالإدارة المالية (MALiYEDEN MÜDEVVER DEFTERi) تحت الرقم 6071، وهي مؤرخة في الورقة السادسة منها لعام **١٠٤٨هـ/١٦٣٨م**. وهنالك نسخة أخرى وبنفس التفاصيل في الدفتر المالي المرقم 6074، والدفتران متوفران في أرشيف رئاسة الوزراء العثماني المعروف بـ (Başbakanlik Ošmanli Arşivlar) في استانبول. ويعد هذا الأرشيف من أهم المصادر التاريخية للعديد من البلدان التي كانت ترزخ تحت الحكم العثماني، والتي لا يمكن الاستغناء عنها في كتابة التاريخ.

وتتألف صفحات الدفتر من سبعة أوراق مكتوبة باللغة العثمانية القديمة المعروفة بـ (سياقت). وهي لغة لها قواعدها وأصولها الخاصة وتمتاز الكتابة بها بنعومة الخط الذي يصعب قراءته دون وسائل مساعدة في التكبير، فضلاً عن أن لغة الكتابة في الدفاتر والسجلات القديمة هي التركية القديمة المشوبة ببعض المصطلحات والمفاهيم الفارسية والعربية. وهذا ما يتطلب جهداً إضافيا في عملية الترجمة، مع صعوبة قراءة بعض الصفحات لقدمها وسوء طريقة تصويرها.

ويتأتى أهمية الدفتر المذكور أعلاه كونه صادر من جهة حكومية تتمثل في الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، والتي مارست مهامها بعد نجاح العثمانيين في إخراج الصفويين من العراق عام ١٦٣٨م. ويبدوا أن توقيت صدور الدفتر في السنة التي أعادوا السيطرة فيها على بغداد، يعود إلى رغبة العثمانيين في إجراء التغييرات لمختلف الجوانب الإدارية والاقتصادية، ومنها قضايا الأوقاف والإشراف عليها وتوزيع وارداتها، بعد أن كان الصفويون قد قاموا بتطبيق

النظم الخاصة بهم ووفق السياسات التي مارسوها في العراق، خاصة ما تعلق منها في الاهتمام بالعتبات الشيعية المقدسة وتعميرها. وهذا ما سنراه في مبررات صدور الدفتر المذكور.

٢ـ العتبة المقدسة في سامراء:

ارتبطت العتبة المقدسة بمدينة سامراء بعد اتخاذها من قبل العباسيين كعاصمة لحكمهم في عهد الخليفة المعتصم بالله (٢١٨-٢٢٧هـ/٨٣٣-٨٤١ م). إذ أن هذا البناء المقدس قد بني على أطلال الدار التي تعود لثلاثة من أئمة أهل البيت عليهم السلام، وهم الإمام علي بن محمد الهادي، والإمام الحسن بن علي العسكري، والإمام الحجة محمد بن الحسن المهدي(عج)). إذ أن الخليفة المتوكل العباسي كان قد استدعى الإمام علي الهادي من المدينة إلى سامراء عام ٢٤٣هـ/٨٥٧م، فاشترى الإمام له دارا فيها من نصراني وسكنه مع عياله الذين جاء بهم من المدينة. وقال عنها وعن المدينة **(أخرجت إلى سر من رأى كرها، ولو أخرجت عنها أخرجت كرها... لطيب هوائها، وعذوبة مائها، وقلة دائها)**[٣]. ولما توفي الإمام عام (٢٥٤هـ/٨٦٨م) دفن في داره، وكذا الحال بالنسبة لولده الإمام العسكري الذي توفي عام (٢٦٠هـ/٨٧٣م). كما كانت الدار مدفناً لعدد من ذراري وأبناء آل البيت عليهم السلام[٤].

أصبحت الدار بعد ذلك مزارا من قبل المؤمنين ، وجرى أول بناء عليها من قبل ناصر الدولة الحمداني عام ٣٣٣ هـ/٩٤٥م بعد أن أقام عليها قبة. وفي عهد معز الدولة البويهي جرت أو عمارة على شكل مزار عام (٣٣٧هـ/٤٨ - ٩٤٩م) من خلال تغيير طرز البناء وتأسيس الدعائم، وتعمير القبة التي على الضريحين وسرداب الدار. وكما أقام على القبرين صندوقا خشبيا، وملأ حوض الدار بالتراب بعد أن صارت كالبئر لكثرة ما أخذ الناس من ترابه للبركة، كما رتب معز الدولة للقائمين على العتبة مرتبات شهرية من

أجل خدمة زوارها بالخدمات اللازمة[٥]. وجرت إضافات أخرى على البناء خلال القرون التالية، منها ما قام به عضد الدولة البويهي من تعمير للروضة بالأخشاب الساجية، وستر الضريح بالديباج، ووسع الصحن وشيد سور حوله، وبنا الأروقة. كما قام الأمير أرسلان البساسيري عام ٤٤٥هـ/١٠٥٤م ببناء عمارة عالية وعمل صندوق الضريح من الخشب الساج وزين قوائمه بالذهب. وفي عام ٤٩٥هـ/١٠٥٧م قام السلطان السلجوقي بركياروق على تجديد الأبواب بالأخشاب الساجية المرصعة كما وضع سياجا على الضريح الشريف ورمم القبة والرواق والصحن. وفي عام ٦٠٦هـ/١٢٠٩م قام الخليفة العباسي أحمد الناصر بتعمير القبة والمآذن، ووضع باب خشبي على سرداب الغيبة. وبعد حدوث الحريق الذي أتى على المرقد الشريف عام ٦٤٠هـ/١٢٠٩م قام الخليفة المستنصر بإعادة إعماره. وفي عهد السلطان حسن الجلائري ٧٥٠هـ/١٣٤٩م تم تعمير القبة والمآذن مع إضافة النقوش البديعة والمرايا[٦].

وفي العصور الحديثة اهتم الصفويون بإعمار العتبات المقدسة في العراق، ومنها العتبة المقدسة في سامراء. إذ أنه وبعد دخول الشاه إسماعيل الصفوي بغداد عام ٩١٤هـ /١٥٠٨م قام بزيارة العتبات المقدسة في الكاظمية والنجف وكربلاء وسامراء، وأمر بصناعة جديدة مزينة بالفسيفساء والنقوش الإسلامية لجميع الأضرحة. وأضاف ولده الشاه طهماسب عام ٩٣٠هـ/١٥٢٣م بإعادة تعمير الأروقة والقبة وزين الضريح الشريف في سامراء. و بعد دخول الشاه عباس الصفوي بغداد عام ١٦٢٣م قام بزيارة العتبات المقدسة في الكاظمية والنجف وكربلاء وسامراء، وأمر بإقامة المشاريع العمرانية عليها، وتقديم الخدامات العامة للسكان والزائرين للمراقد المقدسة[٧].

لقد تميزت العتبة المقدسة في سامراء خلال القرن السابع عشر بتطور عمارتها وعظم منزلتها في نفوس المسلمين، ومجئ الزوار إليها من مختلف

المناطق والأجناس. وهذا ما شاهده الرحالة الفرنسي تافرنيية(Tavernier)❖❖❖ أثناء زيارته للعراق في رحلته الرابعة عام ١٦٥٢م، قائلا: **(وفيها جامع لا يبعد أكثر من نصف فرسخ من النهر يؤمه كثير من المسلمين لتقديم فروض العبادة، خاصة الهنود والتتر... ولما علموا أننا نصارى لم يسمحوا لنا بأن نطأ أرضه...)**[٨]. غير أنه من المناسب الإشارة إلى أن الإدارة العثمانية في بغداد آنذاك لم تهتم كثيرا بالمدينة والعتبة المقدسة الموجودة فيها، حيث أن الولاة المتعاقبون على الولاية لم يقوموا بإجراء أية بناءات أو إضافات للعتبة، كما أن المدينة وما يجاورها كانت ملحقة بمركز الولاية ببغداد ولم تظهر فيها إدارة عثمانية معينة ضمن التشكيلات الإدارية للولاية حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر[٩].

لقد استوطنت المدينة من قبل السكان الشيعة والسنة. ومع الاحترام الكبير الذي كان يوليه جميع السكان للعتبة المقدسة، فإن قضية إدارتها والاستفادة من الإيرادات المالية المتأتية منها كان موضع خلاف بين أسرتين رئيسيتين كانتا تقطنان المدينة وهما: أسرة المشايخ العمرية، والسادة الأشراف العلويين. ومع عودة الحكم العثماني من جديد إلى العراق قدم المشايخ العمريون تظلماً للإدارة من أجل حل تلك المعضلة. وهذا ما دفع إدارة ولاية بغداد إلى إصدار هذا الدفتر بعد تقديم مبررات صدوره.

٣ـ المقدمة الخاصة بالدفتر:

يبدأ الدفتر في مستهله بالإشارة إلى مبررات صدوره من قبل الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من خلال التأكيد بأن القائمين على إدارة الولاية ومركزها لواء بغداد، والتي كانت تتبعها سامراء بشكل مباشر، رأت بأنه من الضرورة بما كان تدوين ما هو خاص بأوقاف الإمامين علي الهادي والحسن العسكري عليهما السلام. إذ جاء في المستهل ما نصه: **(أن المشايخ العمريين والسادات**

كانوا متصرفين بأوقاف أوقاف الإمامين العسكريين الإمام على الهادي والإمام حسن العسكري التابعة لإيالة بغداد، فلما استولى الرافضة (يقصد بها الصفويون) اتبع الذين هم من السادات الروافض وخانوا طائفة العمرية وتسببوا في خراب الأوقاف. وقدم العمريون معروضا بينوا فيه بأن الأوقاف المذكورة كانت بتصرف المشايخ العمريين ممن هم من أولاد عمر الفاروق رضي الله عنه على أساس السكن وبطريق التوارث والانتقال والسلف والإعفاء من الرسوم)[١٠]. والملاحظ على هذا التبرير والتظلم المقدم من قبل العمريين، هو محاولة إظهار ولائهم للعثمانيين بخلاف السادة العلويين المقيمين في المنطقة. والأمر الآخر في الإدعاء أن حق التصرف والانتفاع من الأوقاف في السابق كان قائما بحكم السكن في المنطقة أولا، ثم انتقال ذلك عبر التوريث من الآباء إلى الأبناء، وهو أمر غير وارد لأن الأوقاف العامة لا يمكن أن تكون ضمن الإرث الخاص للأفراد، فالأماكن المقدسة والمساجد وغير ذلك من الموقوفات العامة ولها أحكام خاصة[١١].

وقد أشار الدفتر إلى أسماء المشايخ العمريين الذين رفعوا هذا التظلم إلى حاكم الولاية وهم كل من: الشيخ الشريف إبراهيم العمري متوليا، والشيخ الشريف عبد القادر العمري ناظرا، والشيخ الشريف إسماعيل العمري ضابطا، والشيخ الشريف الشيخ محمود العمري كاتبا، والشيخ عباس العمري مشرفا، ومن سائر الخدم والجهات التابعة للآستانة أو العتبة من الجماعة العمريين وهم كل من: الشيخ محمود العمري والشيخ إبراهيم العمري، والشيخ عبد القادر العمري والشيخ إسماعيل العمري، والشيخ محمد حسب الله العمري، والشيخ عباس العمري، والشيخ محمد وباقي الشيوخ العمريين وأولادهم وأولاد أولادهم. وأشارت مضبطة التظلم إلى أن هؤلاء لديهم ما يثبت ذلك من خلال وجود ثلاث براءات عالية وأوامر منيفة في أيديهم منذ

الفتح وحتى الآن[١٢]. ولم يرفق بالدفتر تلك البراءات الثلاث، أو الإشارة إلى تاريخها وجهة صدورها سواء أكانت من السلطة العليا العثمانية في اسطنبول، أو من قبل الولاة المعينين على ولاية بغداد. وإنما فقط جاءت الإشارة بأنها منذ الفتح، أي منذ استيلاء العثمانيين على بغداد قبل قرن من الزمان في عام ١٥٣٤م.

ويبدو أن المشايخ العمريين والسادة العلويين كانوا يتصرفون بإدارة العتبة طيلة الحكم العثماني الأول في العراق (١٥٣٤-١٦٢٣م) بناءا على توجهات السلطة آنذاك. ومع استيلاء الشاه عباس الكبير على الحكم في بغداد عام ١٦٢٣م واستمرار الحكم الصفوي في العراق حتى عام ١٦٣٨م، حدث تغيير في إدارة العتبة من خلال منحها للسادة العلويين الموجودين في سامراء. لذا حاول المشايخ العمريون من خلال المذكرة المرفوعة إلى الإدارة العثمانية الجديدة في بغداد الإشارة إلى أنهم ظلوا موالين للدولة العثمانية وشاركوا بجميع غزواتها، وأنهم لهم الحق في تولي إدارة العتبة المقدسة.

وكنتيجة لهذا الخلاف تطلب الأمر تدخل الإدارة الحكومية في بغداد من جديد من خلال هذا الدفتر. فتم الاتفاق على تقسيم واردات العتبة المقدسة بين الطرفين مناصفة وعبر ما جاء في الحجة الشرعية الصادرة من أجل منع قيام النزاعات والدعاوي والمرافعات بين كل من المشايخ العمريين والسادة الأشراف العلويين، وحرصا من الإدارة العثمانية في الإيالة وبإشراف من قضاة الشرع والوجهاء والحكام ذوي المكانة العالية: (**أصبحت أوقاف الإمامين العسكريين علي الهادي والحسن العسكري رضي الله عنهما مناصفة ما بين المشايخ العمريين والسادات بموجب هذه الحجة الشرعية مسموعة ومعمولا بها لدى الوزراء العظام والحكام الكرام، على أن تكون محصولات مزارعة الفلاحين من نقد وجنس ومطري سنجاقي ومنصوري،**

وغلال قرية مالك ونقدياتها وشتويها وصيفيها وملكانيتها إذا كانت عامرة، وكذلك النذور والصدقات والقناديل والعبور والقبور والزائرين وما جاء من خيرات الروم والهند والعرب والعجم وسائر ما جاء من المغرب والمشرق حصتين مناصفة للإمامين المشار إليهما في الكل والجزء، كل حصة بمقدار ألف أقجة♦♦♦♦، بعد طرح حصة الآستانة (أي العتبة المقدسة) و جامع خلفاء بني العباس[١٣]، وما عدا المأكولات، حصتان كل حصة ألف أقجة، ألف للمشايخ العمريين وألف للسادات الكرام، شرط ألا يأخذ المشايخ ما شغر من السادات، وألا يأخذ السادات ما شغر من المشايخ. كما تكون جهات وخدمات الآستانة الشريفة مناصفة)[١٤].

إن الملاحظة الأساسية على الاتفاق الموقع بين الطرفين والصادر كحجة شرعية (مستند موثق)، هي أن النزاع كان بالدرجة الأساس حول الواردات المالية الكبيرة التي كانت تأتي من خلال وجود العتبة المقدسة في سامراء سواء من الأموال المتعلقة بالمرقد الشريف (المبالغ المالية التي تأتي من صندوق الإمامين، والصدقات المدفوعة، والنذور، ورسوم القنديل المضاءة، وأجور المرور المأخوذة من المسافرين، وكل ما كان يقدم من المناطق القريبة والبعيدة كأموال)، أو الواردات المستحصلة من المزارع والأراضي التابعة للعتبة أو الموقوفة من أجلها والموجودة في سامراء. وقد قدرت تلك الواردات ما مجموعها أربعة آلاف أقجة سنويا. وهو مبلغ مالي كبير مقارنة بما كانت عليه أحوال وولاية بغداد الاقتصادية وارداتها المالية آنذاك، خاصة إذا ما علمنا بأن الأوضاع العامة في البلاد كانت غير مستقرة بسبب الحملات العثمانية السابقة من أجل استرداد بغداد[١٥]، والتي توجت بالحملة الكبيرة التي قادها السلطان مراد الرابع بنفسه عام ١٦٣٨م.

لقد أشار الدفتر إلى أسماء السادة الأشراف العلويين الذين قدموا إلى

بغداد ووافقوا على المقترح من المناصفة في الإدارة والواردات. وهم كل من: السيد مهدي ابن السيد محمد نقيب الأشراف، والسيد علي ابن السيد إبراهيم، والسيد محمد ابن السيد رستم، والسيد مراد ابن السيد أمير، والسيد جميل، والسيد مهدي ابن السيد ثابت، والسيد شكر، والسيد نصوح، والسيد حشو، والسيد إسماعيل، والسيد شتي ، والسيد ثابت، والسيد أنيس، والسيد جبر، ومن جاء من أولاد السيد إبراهيم المذكورين، وأولاد السيد حمزة، والسيد قرقماز، والسيد أمير، وكل أولاد السيد تمام، ومن أولاد السيد عيسى السيد مهدي النقيب، والسيد مراد، والسيد علي أولاد يونس، وابن السيد إسماعيل، وابن السيد موسى السيد نصوح، وابن السيد حمزة السيد محمد ابن السيد مير، والسيد حشيش، والسيد جميل، والسيد مهدي ثابت. وقد اتفق المشايخ العمريون مع السادة المذكورين على أن تكون محصولات الفلاحين والقرى إذا ما كانت عامرة مناصفة بينهم وبمعرفتهم بعد طرح ما يتعلق بالآستانة والجامع والمأكولات(١٦).

٤ـ قوائم المشايخ العمريين والسادة العلويين:

أشار الدفتر العثماني في قوائم مثبتة إلى أسماء المشايخ العمريين والسادة العلويين، والمناصب الخاصة بإدارة العتبة للبعض منهم، إضافة إلى التفاصيل المتعلقة بحصة (سهم) كل فرد من الإيرادات المالية المتبقية بعد إخراج نفقات العتبة وجامعة الخلفاء(١٧). وبالرغم من الاتفاق المشار إليه سابقا قد نص على المناصفة في إدارة العتبة المقدسة وتوزيع وارداتها بعد إخراج النفقات، إلاَ أن النظرة المتفحصة لقوائم الأسماء، والوظائف الإدارية، والحصص، تبين لنا الملاحظات التالية:-

أ- إن الإدارة العثمانية في إيالة بغداد منحت الإشراف على العتبة المقدسة بالإضافة إلى جامع الخلفاء للمشايخ العمريين بالدرجة الأساس. إذ

أشارت القوائم إلى تولي الشيخ محمود العمري الإشراف العام على العتبة المقدسة وبعنوان (شيخ الأستانة)، والشيخ إبراهيم العمري (كليدار ومدرس وحافظ) ، والشيخ عبد القادر العمري (إمام وخطيب)، والشيخ إسماعيل العمري (المسئول عن الموجودات)، والشيخ محمد العمري (كليدار مقام الإمام المهدي (الغيبة). كما كان هنالك الآخرون من المشايخ العمريين ممن تولوا وظائف عديدة كخدم، وكيشوانيين، ومؤذنين، وجباة، وفراشين، ومسئولي الإخراجات.

ب- الوظائف والمهام التي أنيطت بالسادة العلويين في إدارة العتبة المقدسة كانت من الوظائف الصغيرة كخدم، وفراشين، ورافعي الأعلام ، عدا بعض الأفراد الذين أطلق عليهم لقب الكليدارية وهم كل من: (سيد شيت، وسيد منصور، وسيد عبد الله، وسيد فتح الله، وسيد علي).

ت- بلغ أعداد المشايخ العمريين المسجلين في الدفتر (٩٩) فرداً، فيما بلغ أعداد السادة العلويين المسجلين في الدفتر (١٦٨) فرداً. أي أن مجموع المسجلين من الجماعتين هو (٢٦٧) فرداً.

ث- بلغ مجموع حصص (أسهم) المشايخ العمريين من إيرادات العتبة المقدسة (٥٠٣) سهم. وبلغ مجموع حصص (أسهم) السادة العلويين من إيرادات العتبة المقدسة (١٠٣٦) سهم. أي أن مجموع الحصص للجماعتين قد بلغ (١٥٣٩) سهماً.

ج- بلغ معدل الحصص للمشايخ العمريين ٠٨ و٥ أسهم، وبلغ معدل الحصص للسادة العلويين ٠١ و٦ سهم.

ح- عند توزيع العوائد السنوية المخصصة لكل جماعة والبالغة ألف أقجة، فإن قسمة المبلغ على مجموع الأفراد لكل جماعة، تعطي للأسرة العمرية

مبالغ مالية أكبر من السادة العلويين بسبب التباين في أعداد المستفيدين من الإيرادات بين الجماعتين. إذ يكون معدل حصة الفرد الواحد من الأسرة العمرية أكثر من ١٠ أوقجات سنويا، ومعدل حصة الفرد الواحد من السادة العلويين أقل من ٦ أوقجات سنوياً.

وبالنتيجة، فإن الاتفاق الذي وضعت أسسه الإدارة العثمانية بشأن تقاسم الأسرتين لإدارة العتبة المقدسة، والاستفادة من المتبقي من إيراداتها المالية بعد إخراج النفقات الخاصة بالعتبة وبجامع الخلفاء، كانت لصالح الأسرة العمرية على حساب الأسرة العلوية.

٥ـ المزرعة الوقفية التابعة للعتبة المقدسة:

أشار الدفتر في نهايته إلى المزرعة التابعة للعتبة، والتي كانت تحت إشراف أبو السعيد محمد العمري مند عدة سنوات. وقد رأى زعيم المشايخ العمريين الشيخ أبو الفقيه أن يضع الشيخ ايرليج العمري متولياً عليها، والشيخ عبد القادر العمري ناظرا، مع التوجيه بوضع دفتر حسابات خاص بالمزرعة يشرف عليه موظف محاسبة (باش محاسب)، حيث يتم حفظ وتدوين جميع التفاصيل المتعلقة بالمزرعة، ولكي يكون الدفتر مرجعاً يطلع عليه المشايخ العمريين والسادة العلويين[١٨]. وبالنتيجة لم تكن للسادة العلويين أي دور في الإشراف والإدارة لتلك المزرعة، وإنما فقط لهم الحق الإطلاع على السجل الخاص بالمزرعة، وصافي الإيرادات المتبقية منها بعد إخراج المصروفات، تدخل ضمن الإيرادات السنوية للعتبة وتقسم حسب الاتفاق المذكور آنفاً.

غير أنه كانت هناك أراضي أخرى وردت الإشارة إليها في الدفتر لم يكن للسادة العلويين نصيب منها. وهذه الأراضي كانت بالقرب من جامع خلفاء بني العباس وتوابعها، والتي أعطت الإدارة العثمانية فيها للمشايخ العمريين البراءة بعدم التدخل أو المعارضة من أحد في قضية التصرف بها وواردتها

من المحاصيل الزراعية. وهي تختص بالمشايخ العمريين وفقرائهم فقط، خاصة من أولاد الشيخ محمد العمري. وقد أشار الدفتر بأنه لا يحق لأحد من السادة أو الموظفين الإداريين في ديوان الولاية، أو أي فرد آخر من منعهم من التصرف بها بعد أن أعطوا براءة بذلك[١٩].

٦ـ التوافق والمصالحة بين الأطراف:

أشار الدفتر العثماني إلى أن مبررات صدوره كان للتوافق بين المشايخ العمريين والسادة العلويين. وقد أعاد الدفتر في الورقة الثالثة منه التأكيد على أن هذا التوافق والصلح جرى بالتراضي بين الطرفين المشايخ العمريين والسادة العلويين، ويتم الرجوع إليه بدلا من الدعاوي النزاعات والمرافعات والحوارات السابقة، والتي سقطت كلها بموجب الاتفاق المدون في الدفتر. وجاء في ذلك ما نصه:-

(على هذا النحو تحقق الرضا والمصالحة وأسقطنا ما بيننا من دعاوى ومرافعات ومحادثات وما دامت دولة آل عثمان أدامها الله تعالى إلى يوم القيامة قرنا بعد قرن وجيلا بعد جيل، يكون وقف السلف والإمامين المشار إليهما وبعد طرح الخدمات والجهات المتعلقة بالآستانة مناصفة بين المشايخ العمريين والسادات كل حصة ألف أقجة وشرط ألا يعطى أكثر من ذلك، وبشرط ألا يؤخذ من المشايخ ولا من السادات، وما أصبح شاغرا من حصة السادات فللأعمام والإخوة فيما بينهم وما كان شاغرا للعمريين فهو لهم ولا تكون للسادات أية علاقة به)[٢٠].

وفي الورقة السادسة تمت الإشارة إلى أنَ السادة وأبنائهم قد تراضوا فيما بينهم على الحصص المعطاة لكل فرد منهم، وأنه قد أبرئت ذمة كل طرف من الطرف الآخر، وتم القبول والاتفاق بين أبناء السادة على ذلك[٢١].

وفي النهاية تمت الإشارة إلى تاريخ تدوين تفاصيل الاتفاق وكل ما يتعلق بالعتبة المقدسة في سامراء بتاريخ ٧ شوال ١٠٤٨هجرية، والإمضاء من قبل المتولي والناظر وكاتب الوقف[٢٢].

ملخص البحث:ـ

يتناول البحث دراسة مجموعة من الوثائق العثمانية ضمن دفتر خاص بالعتبة العسكرية المقدسة في سامراء، والصادر عام ١٠٤٨هـ/١٦٣٨م. وتكمن أهميتها في أنها صدرت في العام الذي أعادت فيها الدولة العثمانية سيطرتها على بغداد على يد السلطان مراد الرابع، بعد قيادته حملة عسكرية ضد الصفويين وإخراجهم من العراق بشكل نهائي.

وقد تناولت تلك الوثائق التفاصيل الخاصة بتوزيع واردات العتبة المقدسة بين أسرتين كانتا في نزاع على إدارتها خلال المراحل السابقة وهما: الأسرة العمرية، والأسرة العلوية. إذ أن الأسرة العمرية استغلت فرصة قدوم العثمانيين من جديد للمطالبة بالحقوق التي كانت تراها قد فقدتها نتيجة لسيطرة الصفويين في السابق، واستفراد الأسرة العلوية بالإدارة والموارد المالية الخاصة بالعتبة. لذا حاولت الإدارة العثمانية التوفيق بين الأسرتين من خلال العمل على تقاسم الإدارة والمالية بعد إخراج النفقات المطلوبة للعتبة وجامع الخلفاء في سامراء. وقد أشار الدفتر العثماني إلى أسماء أفراد الأسرتين وحصص كل فرد منهم، مع الإشارة إلى بعض التفاصيل المتعلقة بالإدارة والمالية للواردات الخاصة بالعتبة وما يتبعها من أملاك وأراضي.

Abstract

Find a study of a set of documents as part of a special book Ottoman military threshold holy sites in Samarra, issued in 1048AH/1638AD .The importance lies in that they were issued in the year in which the re-Ottoman state control over Baghdad at the hands of Sultan Murad IV, after leading a military campaign against the Safavids and get them out of Iraq once and for all.

Have addressed those documents details of the distribution of the holy threshold imports between the two families were in a dispute over management during the previous stages ,namely : family group ,and the upper beds.

Age as the family took advantage of the opportunity the arrival of the Ottomans again to demand the rights that they see may be lost as a result of the control of the Safavids in the past , family and singling out the upper management and financial resources for the threshold .

So the Ottoman administration has tried to reconcile the two families by working on financial management and sharing output after expenses required for the threshold and caliphs Mosque in Samarra.

The Ottoman WordPad pointed to the names of members of the two families and everyone of them stakes ,with reference to some of the details relating to the financial management and private imports and the subsequent threshold property and land.

ملحـق

وثائق الدفتر المالي العثماني الخاص بالعتبة المقدسة في سامراء

MALİYEDEN MÜDEVVER

DEFTER

MAD.d

DEFTER NO: 06071

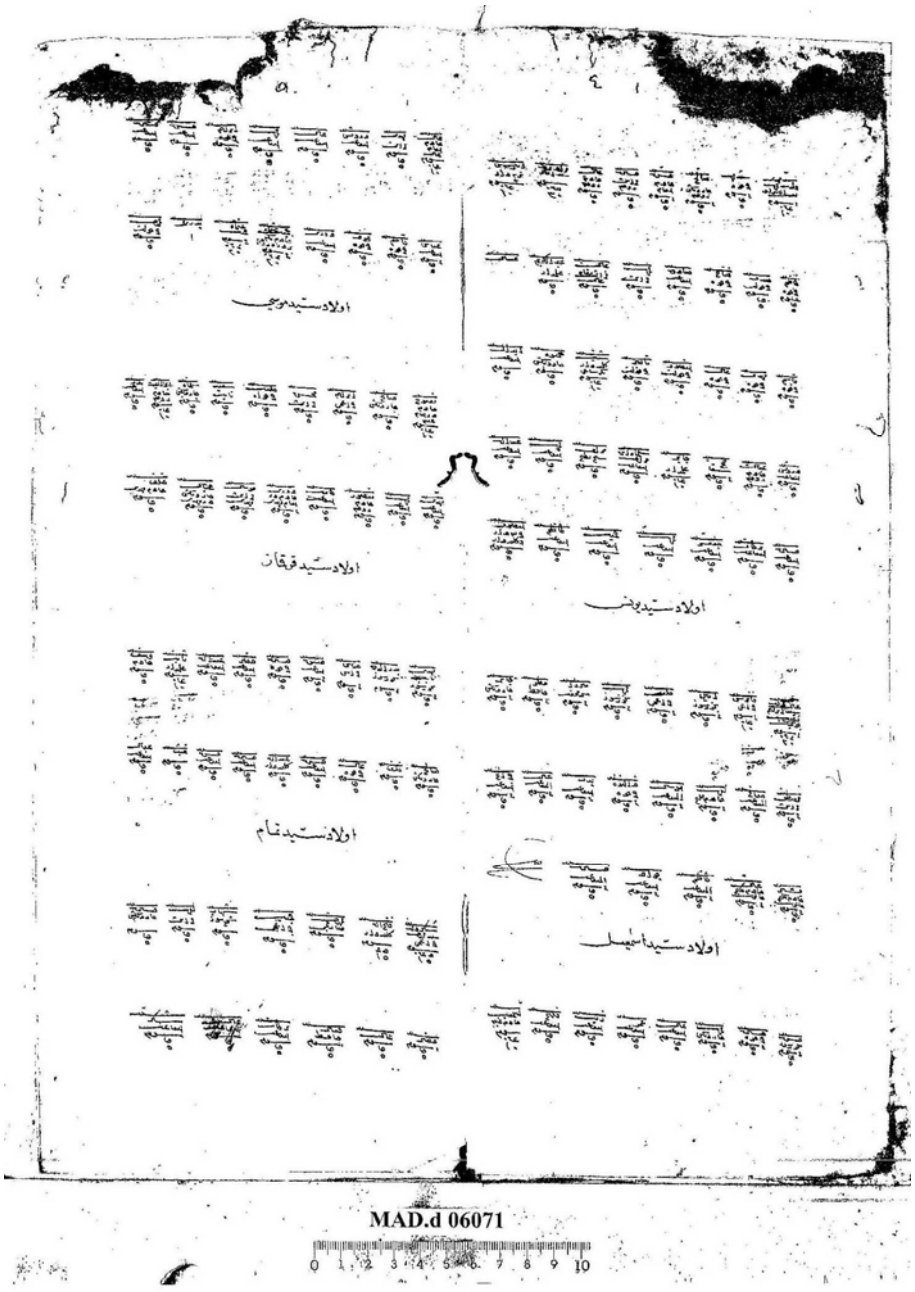

MAD.d 06071

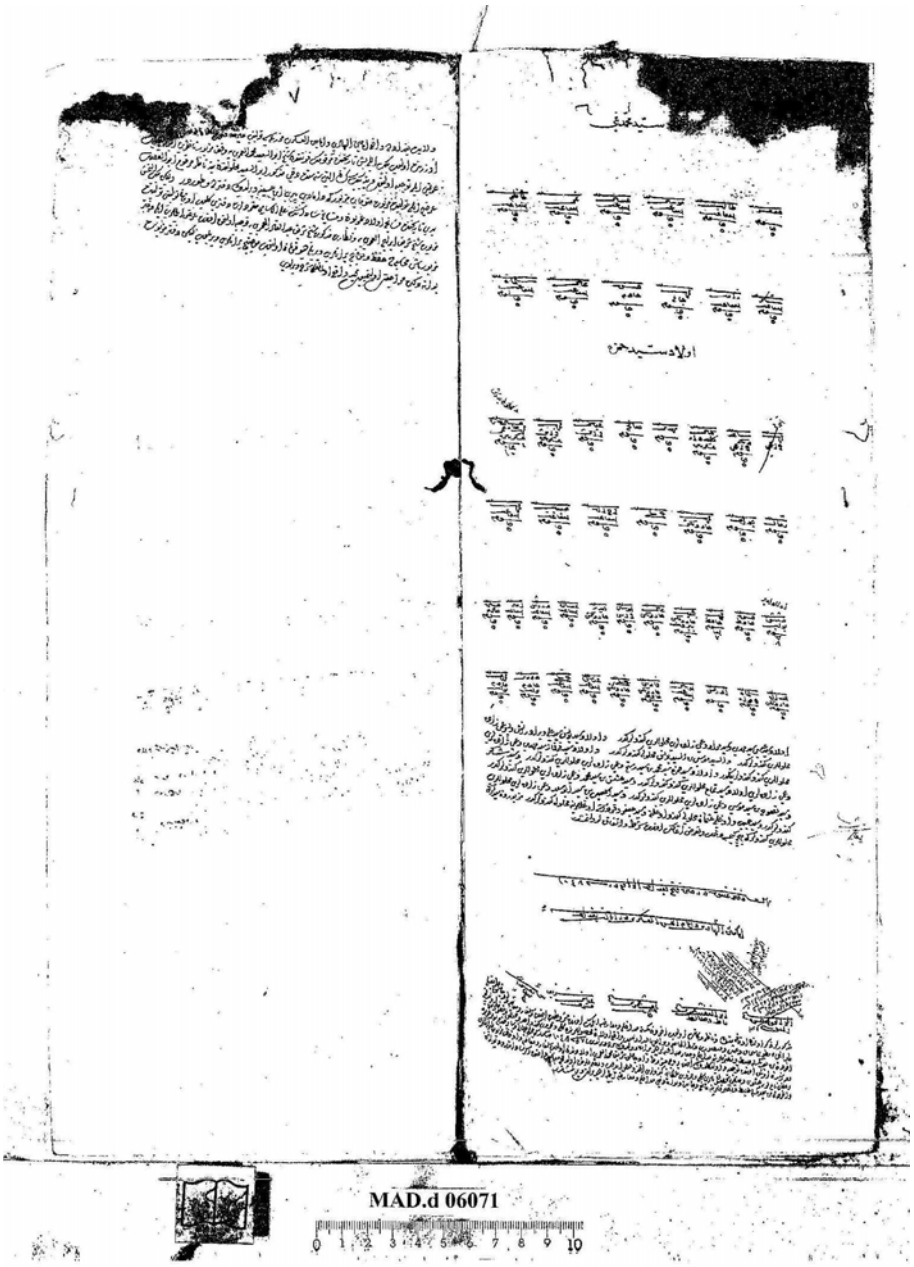
MAD.d 06071

هوامش البحث

* **الشاه عباس الصفوي**: تولى الحكم في إيران وعمره لا يتجاوز سبعة عشر عاما، ويعد المؤسس الثاني للدولة الصفوية بعد الشاه إسماعيل ألصفوي نظرا لما قام به من أعمال عمرانية واقتصادية ساهمت في تطوير بلاده، إضافة إلى التوسع في العلاقات الخارجية مع أوربا، فيما كانت علاقاته مع الدولة العثمانية هي استمرار لما كانت عليه من توتر وصراع بين الصفويين والعثمانيين، وهذا مادفعه إلى احتلال بغداد عام ١٦٢٣م مستغلا اضطراب الأوضاع فيها بعد حادثة بكر صوباشي وفشل العثمانيين في إعادة السيطرة المباشرة عليها.
حسن الجاف، الوجيز في تاريخ إيران، ط١، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٥)،ج٣، ص٤٢-٥١.

(١) حكم الصفويون العراق خلال فترتين متباعدتين الأولى خلال الفترة (١٥٠٨-١٥٣٤م)، ثم جاء العثمانيون إلى الحكم في العراق خلال الفترة (١٥٣٤-١٦٢٣م)، وأعاد الصفويون سيطرتهم خلال المدة (١٦٢٣- ١٦٣٨)، ومن ثم جاء الحكم العثماني من جديد منذ عام ١٦٣٨م. للتفاصيل ينظر: عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، (بغداد: مطبعة التفيض الأهلية، ١٩٣٩)، ج٣، ص٤٠ وما يليها.

** **السلطان مراد الرابع**: تولى الحكم في الدولة العثمانية عام ١٦٢٣م وعمره اثنا عشر عاما، وكانت والدته هي المهيمنة على الحكم حتى وفاتها عام ١٦٣٢م، حيث استطاع بعد ذلك أن يحكم بنفسه بعد القضاء على المشاكل الداخلية في بلاده. وبعد فشل العديد من الحملات العثمانية المرسلة إلى بغداد لاستعادتها من الحكم الصفوي، قاد السلطان مراد حملة واسعة بنفسه عام ١٦٣٨م تمكن من خلالها من دخول المدينة وطرد الصفويين منها. علي شاكر علي، تاريخ العراق في العهد العثماني، ط١، (نينوى: منشورات مكتبة ٣٠ تموز، ١٩٨٤)، ٤١ وما يليها.

(٢) المصدر نفسه، ص٥٧ وما يليها.

(٣) باقر شريف القرشي، حياة الإمام علي الهادي دراسة وتحليل، ط١، (النجف: مركز الأمير لإحياء التراث الإسلامي، د.ت)، ص٢٣١، ص٢٣٩.

(٤) دفن إلى جانب ضريحي الإمامين العسكريين وفي الدار ذاته كل من السيدة نرجس زوج الإمام الحسن العسكري أم الإمام الحجة عج عام ٢٦٠هـ، والسيدة حليمة بنت الإمام محمد الجواد عمة الإمام الهادي عام٢٧٤هـ، وأبو هاشم داود من ذرية عبد الله بن جعفر عام ٢٦١هـ. جعفر الخليلي، موسوعة العتبات المقدسة، قسم سامراء، ط١، (بغداد: دار التعارف، د.ت)، ص١٤٣.

(٥) الانترنت. موقع الكفيل . http://www.alkafeel.net

(٦) المصدر نفسه. ينظر أيضا: علي ناجي عطية، عمارة العتبات المقدسة، ط١، (النجف الأشرف: د.م، ٢٠٠٨م)، ص٤٦-٤٧.

(٧) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث،(قم: مطبعة أمير،١٣٧١- ١٤٣١)،ج١، ص٧٠.

❖❖❖ **جان بابيست تافرنيية:** رحالة فرنسي قام برحلات عديدة إلى المشرق، ومنها رحلته الرابعة عام ١٦٥٢م، والذي زار فيها العراق ودون ما شاهده عن مدنه، ومنها سامراء التي زارها آنذاك عبر حلته في نهر دجلة من الموصل إلى بغداد. جان بابيست تافرنييه، العراق في القرن السابع عشر، نقله إلى العربية وعلق عليه بشير فرنسيس وكوركيس عواد، (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٤٤)، المقدمة.

(٨) المصدر نفسه، ص٧٥.

(٩) ظهرت سامراء كقضاء إداري تابع لولاية بغداد بعد تطبيق قانون تشكيل الولايات العثماني الصادر في عام ١٨٦٤م في عهد الوالي مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧١م). سالنامة إيالة بغداد سنة١٢٨٨هجرية، (بغداد: مطبعت ولايت، ١٢٨٨ه)، ص٧٢- ٧٣.

(10) MALiYEDEN MÜDEVVER DEFTERi , NO: 6071 , S.2.

(١١) نص القانون العراقي الخاص بإدارة العتبات المقدسة الصادر عام ١٩٦٦ في مادته الرابعة، على أن التولية في الوقف الجعفري حسب شروط الواقف ويعين المتولي بقرار من المحكمة المختصة بعد تزكيته من المجتهد الأعلى المقلَد في تلك الفترة للطائفة. وقد عدل هذا القانون بعد استلام حزب البعث للسلطة في العراق عام ١٩٦٨م، حيث صدر نظام العتبات المقدسة رقم ٢١ لسنة١٩٦٩م، والذي نص في مادته الثانية على أن يكون تعيين السادن بقرار من وزير الأوقاف. للتفاصيل ينظر: حيدر محمد علي السهلاني، فقه العتبات المقدسة، ((رسالة ماجستير))، (جامعة الكوفة: كلية الفقه، ٢٠٠٧)، ص١٤٤.

(12) MALiYEDEN MÜDEVVER DEFTERi , NO: 6071 , S.2.

❖❖❖❖ **الأقجة:** عملة تركية فضية مائلة إلى البياض ضربت في عهد السطان أورخان عام ١٣٢٨، أو١٣٢٩م. وتم استخدامها كوحدة عثمانية قياسية حتى النصف الأول من القرن السابع عشر، وجرى استبدالها بالقرش. وكانت في بادئ الأمر بعيار ٩٠, ٥ وبوزن ٧ قراريط، ثم تعرض عيارها ووزنها للانخفاض في المراحل اللاحقة. الأب أنستاس ماري الكرملي، النقود العربية وعلم النميات، (القاهرة: المطبعة العصرية، ١٩٣٩)، ص١٦٥؛ عباس العزاوي، تاريخ النقود العراقية بعد العهود العباسية، (بغداد: التجارة والطباعة، ١٩٥٨)، ص١٤٢.

(١٣) بني جامع الخلفاء أو المسجد الجامع كما كان يسمى من قبل الخليفة العباسي المتوكل، وشيد لها مئذنتها المشهور (الملوية). وقد بلغ طول المسجد ٢٤٠ مترا وعرضه ١٦٠ متر. وبلغ حجم الإنفاق عليها آنذاك خمسة آلاف درهم. الخليلي، المصدر نفسه، ص٨٤-٨٦.

(14) MALiYEDEN MÜDEVVER DEFTERi , NO: 6071 , S.2.

(١٥) منذ استيلاء الصفويين على بغداد عام ١٦٢٣م، حاولت الدولة العثمانية إرسال العديد من الحملات العسكرية لاستعادتها منهم، كحملة حافظ أحمد باشا عام ١٦٢٥م، وحملة خسرو باشا ١٦٢٩م. للتفاصيل ينظر: علي، المصدر نفسه، ص٤٥-٥٧.

(16) MALiYEDEN M DEVVER DEFTERi , NO: 6071 , S.2.

(17) SS. 2-6.(المصدر نفسه) Ayni Eser

(18) S. 7.

(19) S. 6.

(20) S.3.

(21) S. 6.

(22) S. 6.

قائمة المصادر والمراجع

١- الوثائق غير المنشورة والمنشورة.

- أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول (Başbakanlik Ošmanli Arşivlar) (B.O.A) MALiYEDEN M DEVVER DEFTERi , NO: 6071.

- سالنامة إيالة بغداد سنة ١٢٨٨هجرية، (بغداد: مطبعت ولايت، ١٢٨٨ه).

٢- الرسائل والأطاريح الجامعية.

- حيدر محمد علي السهلاني، حيدر محمد علي. فقه العتبات المقدسة، ((رسالة ماجستير))، (جامعة الكوفة: كلية الفقه، ٢٠٠٧).

٣- المصادر والمراجع العربية والمعربة:

- تافرنييه، جان بابيست. العراق في القرن السابع عشر، نقله إلى العربية وعلق عليه بشير فرنسيس وكوركيس عواد، (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٤٤).

- الجاف، حسن. الوجيز في تاريخ إيران، ط١، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٥) الجزء الثالث.

- الخليلي، جعفر. موسوعة العتبات المقدسة، قسم سامراء، الطبعة الأولى، (بغداد: دار التعارف، د. ت).

- العزاوي، عباس. تاريخ العراق بين احتلالين، (بغداد: مطبعة التفيض الأهلية، ١٩٣٩)، الجزء الثالث.

- ـــــــــــــــــــــــــــ. تاريخ النقود العراقية بعد العهود العباسية، (بغداد: التجارة والطباعة، ١٩٥٨).

- عطية، علي ناجي. عمارة العتبات المقدسة، الطبعة الأولى، (النجف الأشرف: د. م، ٢٠٠٨م).

- علي، علي شاكر. تاريخ العراق في العهد العثماني، الطبعة الأولى، (نينوى: منشورات مكتبة ٣٠ تموز، ١٩٨٤).

- القرشي، باقر شريف. حياة الإمام علي الهادي دراسة وتحليل، الطبعة الأولى، (النجف: مركز الأمير لإحياء التراث الإسلامي، د.ت).

- الكرملي، الأب أنستاس ماري. النقود العربية وعلم النميَات، (القاهرة: المطبعة العصرية، ١٩٣٩).

- الوردي، علي. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، (قم: مطبعة أمير،١٣٧١- ١٤٣١)، الجزء الأول.

٤- الشبكة المعلوماتية: (الانترنت).

- موقع الكفيل . http://www.alkafeel.net